

ظاهرة التضمين في ضوء الدرس النحوي

أ. سناء الرئيس

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة دمشق

د. إبراهيم عبدا لله

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة دمشق

ملخص البحث

التضمين ظاهرة لغوية تنبّه إليها القدماء، ولاسيما معربو القرآن كالقراء والزجاج والأخفش، وهي عندهم تتدرج في ظاهرة أخرى أوسع منها هي الحمل على المعنى، وفي هذا الإطار تناولها ابن جني في خصائصه، بيد أنه رسم حدودها، وجعلها باباً مخصوصاً من أبواب هذا الضرب من الحمل، مداره على مخالفة الفعل المألوف من استعماله في اللزوم والتعدي.

وأغلب الظن أن الزمخشري هو من أوائل من أطلق عليها اسم التضمين، وتابعه المتأخرون. والتضمين في جوهره عدول عن أصل الاستعمال، وقد تُصنّف بعض أمثله إلى وجوه أخرى كنزع الخافض، أو زيادة الحروف، أو تناوب حروف الجر. وقد سعى البحث إلى دراسة هذه الظاهرة، وبيان صورها، ومناقشة بعض ما يتصل بها من أقوال ومسائل.

الكلمات المفتاحية: التضمين، اللزوم، الاستعمال

مفهوم التضمين:

من معاني التضمين في اللغة: (الإيداع)، يقال: «ضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ»: أَوْذَعَهُ إِيَّاهُ، كما تودع الوعاء المتاع، والموت القبر... وكلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي رِجَاءٍ فَقَدْ ضَمَّنْتَهُ إِيَّاهُ»⁽¹⁾

(1) اللسان ضمن / 257-258.

ظاهرة التضمين في ضوء الدرس النحوي

أ. سناء الرئيس

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة دمشق

د. إبراهيم عبدا لله

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة دمشق

مُلخَصُ البَحْثِ

التضمين ظاهرة لغوية تنبّه إليها القدماء، ولاسيما معربو القرآن كالفرّاء والزجاج والأخفش، وهي عندهم تندرج في ظاهرة أخرى أوسع منها هي الحَمْلُ على المعنى، وفي هذا الإطار تناولها ابن جني في خصائصه، بيد أنه رسم حدودها، وجعلها باباً مخصوصاً من أبواب هذا الضرب من الحَمْل، مداره على مخالفة الفعل المألوف من استعماله في اللزوم والتعدي.

وأغلب الظن أن الزمخشري هو من أوائل من أطلق عليها اسم التضمين، وتابعه المتأخرون. والتضمين في جوهره عدول عن أصل الاستعمال، وقد تُصنّف بعض أمثله إلى وجوه أخرى كنزع الخافض، أو زيادة الحروف، أو تناوب حروف الجر. وقد سعى البحث إلى دراسة هذه الظاهرة، وبيان صورها، ومناقشة بعض ما يتصل بها من أقوال ومسائل.

الكلمات المفتاحية: التضمين، اللزوم، الاستعمال

مفهوم التضمين:

من معاني التضمين في اللغة: (الإيداع)، يُقال: «ضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ»: لَوَدَعَهُ إِيَّاهُ، كما تودع الرعاء المتاع، والميت القبر... وكلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وَعَاءٍ فَقَدْ ضَمَّنْتَهُ إِيَّاهُ»⁽¹⁾

(1) اللسان ضمن / 257-258.

والظاهر أن معناه الاصطلاحي يعود إلى هذا المعنى اللغوي، فإن لفظ (التضمين) انتهى إلى أن يُعَيَّرَ به عن إعطاء الفعل أو ما جرى مجراه حكماً آخر في اللزوم والتعدي لتضمينه معناه⁽¹⁾، فكان الفعل الأصلي وعاءً لما أودع فيه من معنى الفعل الآخر.

ولعل من أوائل النحاة الذين استخدموا مصطلح التضمين بهذه الدلالة الزمخشري⁽²⁾ (ت 538هـ)⁽³⁾ ومعلوم أنه من نحاة المئة السادسة، أما المتقدمون فلم تغب أمثلته عنهم، لكنهم نظروا إليه على أنه ضربٌ من ضروب الحمل على المعنى⁽⁴⁾. والتضمين في اصطلاح أهل النحو يُراد به أكثر من معنى، فمن معانيه أن يكون عيباً من عيوب القافية، وهو أن تتعلق قافية البيت الأول بالبيت الثاني، كقول النابغة:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني
شهدت لهم موارد صادقات شهدن لهم بصدق الوعد مني
ومن معانيه أيضاً التضمين البلاغي، وهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، نحو قول الحريري:

على أتى سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا
فالمصراع الأخير مضمن من قول شاعراً آخر، وتامه:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريمة وسدام ثغر
ومن معاني التضمين أيضاً التضمين النحوي الذي نحن بصددده، وقد عرفه النحاة بأنه التوسع في استعمال لفظ يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له فيعطى الأول حكم للثاني في التعدي واللزوم.

(1) انظر: الكشاف 418/2، ومعنى اللبيب 897، والبرهان في علوم القرآن 211/3.

(2) الكشاف (الموضع السابق).

(3) أثبت سنة وفاة العلم عند ذكره أول مرة في البحث، ولم أعاود الإشارة إلى مثل ذلك عند تكراره.

(4) انظر: معاني الأختش 132-133.

والحمل على المعنى ظاهرة لغوية تقوم على تصوّر معنى تُلُّ عليه كلمة ما، ثم إجراء الأحكام على مراعاة المعنى المتصوّر لا اللفظ الظاهر، ومن الأمثلة السائرة في هذا الباب ما حكاه الأصمعي^(ت210هـ) عن أبي عمرو (ت154هـ)، قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: (فلان لَغُوبٌ، جاءتَه كتابي فاحتقرها)، فقلت له: (أتقول: جاءتَه كتابي؟) قال: (نعم، أليس بصحيفة)»⁽¹⁾

والذي استوقف أبا عمرو واستدعى سؤاله هو خروج الأعرابي عن الأصل الذي تُجرى عليه العربُ كلامها، إذ الحق علامة التانيث بفعل مُسندٍ إلى مذكّر، فكان جوابُ الأعرابي أنه أحال على معنى مرادف لكلمة (كتاب) هو (صحيفة) وإشراب الفعل معنى آخر، وإعطاؤه حكمه في اللزوم والتعدي نظير تصوّر معنى (الصحيفة) في (الكتاب) والتانيث حتملاً عليه، ولذلك كانت أمثلة التضمين عند المتقدمين تُذكرُ في هذا السياق، وتُدرج مع شواهد تذكير المؤنث وتانيث المذكر وإجراء أحكام المفرد على الجمع والجمع على المفرد...

أما الإشارة الصريحة إلى حدود هذه الظاهرة، وتخصيصها بما خالف قياسه في اللزوم والتعدي من الأفعال فجاء على يدي ابن جني (ت392هـ) الذي رسم ما يشبه التعريف لها، قال: «وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا يُنكسُ... ومنه بابٌ من هذه اللغة واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به»⁽²⁾، وقال في موضع آخر: «وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه فيُعَدُّل في الاستعمال به إليه، ويُحْتَدَى في تصرفه حنوُّ صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرفُ ضدَّ مأخذه»⁽³⁾.

(1) انظر: الخصائص 249/1.

(2) الخصائص 435/2.

(3) المحتسب 52/1.

وهذا الباب المخصوص من أبواب الحمل على المعنى الذي ضبطه ابن جني في كلامه السالف دون وسميه باسم، هو ما اصطلح المتأخرون على تسميته تضميناً.

ومخالفة الفعل «طريق الاستعمال والعرف» في اللزوم والتعدي على وجوه⁽¹⁾:

• أولها: أن يكون الفعل لازماً، فيضمّن معنى فعلٍ متعدّد، ويُعطى حكمه، ولذلك جعل بعض النحاة (التضمين) من «الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر»⁽²⁾، ومن أمثله قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (البقرة 2/130)، فإن (سَفِهَ) في قول بعضهم لازم كنفیضه (حَلَمَ)، بيد أنه عُدّي في هذا الموضع لتضمّنه معنى (استهن) أو (أهلك)⁽³⁾، وقوله: «وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ» (البقرة 2/235)، والأكثر في الاستعمال: (عزم على الأمر)، وجاز ههنا تعديته بنفسه لتضمينه معنى (تتوا)⁽⁴⁾

وقول الشاعر:

تمرّون الديار ولو تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام⁽⁵⁾

(1) أشارت بعض الدراسات إلى جانب من هذه الصور، انظر: تأويل اللفظ والحمل على المعنى 146-147.

(2) للمعنى 680. (أي اللزوم غير المتعد)

(3) هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 1/56، وذهب الفراء إلى أن انتصاب (نفسه) على التمييز، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها على نزع الخافض، واختاره الزجاج، انظر: معاني الفراء 1/79، والأخفش 148، والزجاج 1/209-211، وإعراب القرآن للنحاس 1/263-264، والكشاف 1/312، وشرح الكافية للرضي 2/72.

(4) حمّله على التضمين النحاس، وذهب الزجاج إلى أنه على نزع الخافض، انظر معاني الزجاج 1/318، وإعراب القرآن للنحاس 1/319.

(5) لجرير، ديوانه 512، والرواية فيه: (أتمضون الرسوم ولا تحيّا)، ورواه المبرد في الكامل 50: (مررت بالديار ولم تعوجوا) ولا شاهد عليها. والشاهد عند الجمهور محمول على نزع الخافض، وذهب الرضي إلى أن الأولى تضمين (تمرون) معنى (تجولن). انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة 222، وشرح

فالقياص: تمرون بالديار، ولكنه ضمّن (تمرون) معنى (تجوزون)
 وحمل الشواهد السالفة على التضمين ليس بلازم، إذ يجوز حملها على نزع
 الخافض وجملة أمثلة هذا الباب مما يدور بين هذين الوجهين، أعنى: التضمين أو
 حذف حرف الجر وإيصال الفعل، وكلاهما من أوجه التوسّع في اللغة.
 • وثانيها: أن يكون الفعل متعدياً بنفسه، فيتحوّل إلى متعدّي بوساطة حرف
 الجر، لتضمّنه معنى ما يتعدّى بذلك⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ
 الْأَعْلَى﴾ (الصفّات 8/37) أي: لا يسمعون⁽²⁾، ومثله: (منع الله لمن حمده)، أي:
 استجاب⁽³⁾

وقول الشاعر:

هُنَّ الحرائر لا ربّاتُ أخبِرَة سوّد المحاجر لا يقرآن بالسوّر⁽⁴⁾

أي: لا يتقرّبن بقراءة السوّر

وقد تحمّل شواهد هذه الصورة على زيادة حرف الجر في المفعول به.

• وثالثها: أن يُعطف على المفعول به لفظاً لا يشاركه في صحة تعدي الفعل

إليه من حيث المعنى، كما في نحو:

المفصل لابن يعين 8/8، وضرائر ابن عصفور 146، وشرح الكافية للرضي 138/4.

(1) انظر: شرح التسهيل 161/2، 162، والتكميل 55/7 - 56.

(2) هذا التوجيه إما هو لقراءة التخفيف (لا يسمعون)، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن كثير
 وثقع وابن عمر وأبي عمرو، وقرأ حفص عن عاصم وحمة والكسائي «لا يسمعون»، السبعة 547.
 وانظر: الكشف 336/3، وشرح التسهيل 84/2، والمغني 898.

(3) انظر: شرح التسهيل والمنتقى (الموضمين السابقين).

(4) وقع هذا البيت - على ما ذكره البغدادي في الخزانة 107/9 - في شعريين، أحدهما للراعي التميمي
 والثاني للقتال الكلابي، والبيت بلا نسبة في: كتاب الشعر 442، والشيرازيات 122، والبصريات 448،
 وأمالى ابن الشجري 130/1، وشرح المفصل 23/8، وهو محمول عند الجمهور على زيادة الباء في
 المفعول به، وحمله ابن هشام في المغني 885 على التضمين.

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَادَا مَتَقَلِّدًا سَمِيحًا وَرُؤْمِحًا⁽¹⁾
 وَالرُّؤْمِحَ لَا يَنْتَقِلُ بِلَ يُحْمَلُ
 وَكَذَا قَوْلُهُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا⁽²⁾
 وَالْعَيُونَ لَا تُزَجَّجُ.

وإنما جاز ذلك - على ما ذهب طائفة من النحاة- لتضمين الفعل معنى
 ينتظم اللفظين المتعاطفين، فـ(متقلداً) محمول على معنى: (حاملًا)، و(زججن)
 محمول على (زوين)⁽³⁾.

وقيل: بل هو على حذف العامل في الثاني استغناء بدلالة العامل في الأول
 عليه، والتقدير: (متقلداً سيفاً وحاملًا رمحاً)، و(زججن الحواجب وكحلن العيون)⁽⁴⁾.

* ورابعها: أن يكون حقُّ الفعل أن يتعدى بحرف جرٍّ مخصوص، فيُعدَّى
 بآخرٍ مغايرٍ له، لتضمُّنه معنى ما يتعدى بهذا الحرف الآخر كقوله تعالى: ﴿أَهْلٌ لَكُمْ
 لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة 2/187)، و«أنت لا تقول: (رفثتُ إلى المرأة)،
 وإنما تقول: (رفثتُ بها أو معها)، لكنه لما كان (الرفث) هنا في معنى الإفشاء،

(1) لعبد الله بن الزبير، ديوانه 32، وهو بغير نسبة في: معاني القراء 1/121، ومعاني الأختل 255،
 والمقتضب 51/2، والكامل 432، 477، ومعاني الزجاج 2/154، والحجة 4/288، والسيرافي على
 سيبويه 1/135، وأملى ابن الشجري 3/82، وشرح الكافية 2/339.

(2) للراعي النميري في شرح أبيات المغني 6/92، وهو في الخصائص 2/432، والإنصاف 610، وشرح
 التسهيل 2/262.

(3) نسبه أبو حيان في الارتشاف 1490-1491 لأبي عبيدة واليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني
 والمبرد. وانظر مذهب أبي عبيدة في مجاز القرآن 2/68، ومذهب المبرد في المقتضب 51/2.

(4) هو مذهب القراء والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصرين كما في الارتشاف (المواضع السابقة)،
 وانظر مصادر تخريج البيتين السابقين.

وكنت تُعَدِّي (أفضيت) بـ(إلى)، كقولك: (أفضيت إلى المرأة)، جئت بـ(إلى) مع (الرفث) إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»⁽¹⁾

وعلى هذا الوجه الأخير من أوجه التضمين يقوم الخلاف المعروف بين البصريين والكوفيين في جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

• بين التضمين ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

نسب المتأخرون إلى الكوفيين القول بجواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ونصّوا على أن البصريين خالفوهم، وتأولوا ما أوهم ذلك على وجوه التضمين أحدها⁽²⁾.

والنظر فيما انتهى إلينا من مصنفات أئمة كلا الفريقين يؤيد ما نسب إليهم على إجماله، ويحسن مع ذلك التنبيه على بعض القضايا المتصلة بهذا الخلاف:

• أجمع البصريون والكوفيون على أن هذه الظاهرة - سواء أُعدت من باب التضمين أم النيابة - لا تصح في كل موضع، وضابط صحتها أن يحتمل السياق هذا الضرب من التجوز دون أن يفضي ذلك إلى لبس أو تخطيط.

قال الفراء (ت207هـ) في كلامه على قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران 52/3): «المفسرون يقولون: (من أنصاري مع الله)، وهو وجه حسن وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: (إنَّ الذَّوْدَ إِلَى الذَّوْدِ يَلِي)، أي: إذا ضَمَمْتَ الذَّوْدَ إِلَى الذَّوْدِ صَارَتْ يَلِيًّا، فإذا كان الشيء مكان الشيء لم تصلح مكان (إلى)، ألا ترى أنك تقول: (قدم فلان ومعه مال كثير) ولا تقول في هذا الموضع: (قدم فلان وإليه مال كثير)، وكذلك تقول: (قدم فلان إلى أهله)، ولا تقول: (مع أهله)، ومنه قوله: ﴿وَلَا

(1) الخصائص 308/2، وانظر: معاني الأحفش 133، وأمالي ابن الشجري 223/1، والكشاف 338/1.

(2) انظر: الاقتضاب 239-240، والبحر المحيط 238/2، والجنى الداني 46، والمغني 150-151.

تَأْكُونُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴿ (النساء 2/4)⁽¹⁾، معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم». ونصّه صريحٌ في أن وقوع حرف الجر موقع غيره منوط بالسياق ومعناه، فإذا فهم منه إرادة ضمّ شيء إلى شيء جاز وقوع (إلى) موقع (مع)، وإلا امتنع ذلك، وما ذهب إليه في الآيتين يكاد يؤول إلى مذهب البصريين فيهما مع فارق يسير بينهما، إذ يرى هؤلاء أن (إلى) على بابها، وأن وقوعها في الموضع الذي تقع فيه (مع) عادة إنما جاز لأن معنى الآية الأولى: من ينضم في نصرتي إلى الله، ومعنى الثانية: ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم⁽²⁾.

فالأظهر أن خلاف الفريقين في هذا الباب لا يعدو أن يكون مسألة صناعية، فالبصريون يذهبون إلى أن الحروف لا تحتل الانتقال عن معانيها، وأن الفعل أحمل منها لهذا التجوّز، لذلك فهم يتأولون هذه المواضع وأشباهها على تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بالحرف المذكور، فيجعلونه هو الخارج عن معناه، دون الحرف. أما الكوفيون فلا مانع عندهم من خروج الحرف إلى معنى حرف آخر، يفهم ذلك من استحسان الفراء قول المفسرين إن معنى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾: من أنصاري مع الله، ومن قوله في موضع آخر إن معنى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة 2/102): في ملك سليمان⁽³⁾، وقول أبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ) إن معنى: (في سرحة) من قول عنزة:

بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدَى نَعَالُ السُّبَّتِ لَيْسَ بِتَوْعَمٍ⁽⁴⁾

(1) معاني القرآن 218/1.

(2) انظر: معاني الأختل 46، ومعاني الزجاج 416/1، 7/2، ومعاني الحروف للرملي 115، وإعراب القرآن للحامد 433/1.

(3) معاني القرآن 187/2.

(4) ديوانه 177، وهو في تأويل مشكل القرآن 567، والخصائص 312/2، والأزهية 276، وشرح المفصل لابن يعيش 21/8، وشرح التسهيل 157/3، والمغني 224، وشرح أبياته 65/4.

معناها : على سرحة⁽¹⁾.

وقول ابن خالويه (ت370هـ) في «وَيَوْمَ تَشْتَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ» (الفرقان/25): «ومعناه تَشْتَقُّ السماء عن الغمام الأبيض، ثم تَنْزِلُ منه الملائكة فـ(عن) و(الباء) تتعاقبان كقولهم: (سأل زيد بكذا)، يريدون: عن كذا»⁽²⁾ بيد أن ذلك كله مَعَيَّدٌ بالسياق واحتماله بحسب ما صرَّح الفراء.

وما كان نحو: (سرت إلى زيد) على إرادة: (معه)، و(زيد في الفرس) على إرادة (عليه). غير مقبول عند كلا الفريقين لما فيه من لُبْسٍ.

• وقع في كلام بعض البصريين ما ظاهره أنهم يجيزون نيابة الحروف بعضها عن بعض، نحو قول المبرد (ت285هـ): «وحروف الخفض تبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع»⁽³⁾، وقول ابن السراج (ت316هـ): «واعلم أن العرب قد تتوسع فيها [أي: في حروف الجر] فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني»⁽⁴⁾، وقد رأى بعض الدارسين أن هذين «صاحباً آراء خاصة»⁽⁵⁾ انفردا بتقييد التناوب بشروط معينة.

والأشبه أنهما لم يخرجا عن أصول البصريين في المسألة، بل إن كلامهما يمثل طريقة المتقدمين منهم في تأويل هذه الظاهرة، فمما استشهد به المبرد على ما ذكره من إبدال حروف بعضها من بعض قوله تعالى: «وَلَأَصْلَبُنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ» (طه/71)، قال: «أي: على، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)، لأنها

(1) شرح القصائد السبع الملوال 352.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها 119/2.

(3) الكامل 1000، والنظر: المقتضب 319/2.

(4) الأصول 414/1.

(5) انظر: ظاهرة قياس الحمل للدكتور عبد الفتاح حسن البجة 273.

للوعاء»⁽¹⁾ (في) عندما وقعت في الموضع الذي تؤولف فيه (على)، لم تُخرج عن أصل معناها الذي هو الظرفية والوعاء إلى معنى الاستعلاء، بحسب قوله، لكن الموضع صالح للمعنيين جميعاً، من حيث المصلوب يُرْفَع في الخشبة فيصير عليها، وتحيط به فيكون فيها.

ومثله قول ابن السراج: «تقول (فلان بمكة) و(في مكة)، وإنما جازاً معاً لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خَبَرْتَ عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: (في موضع كذا) فقد خَبَرْتَ بِـ(في) عن احتوائه إياد وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز»⁽²⁾ فالباء على أصلها في الإلصاق، و(في) على أصلها في الظرفية، وتعاقبيهما على الموضع الواحد ليس من قبيل نيابة أحدهما عن الآخر، بل هو جائز لتقارب الإلصاق والظرفية في المعنى، مع احتمال الموضع لكلا المعنيين.

ويبدو مذهب البصريين أشد وضوحاً في قول الزجاج (ت311هـ): «والحروف قد تقاربت في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناها واحد، من ذلك قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، ولو كانت (على) ههنا لأدت هذه الفائدة، لأنك لو قلت: ﴿لَأَصْلَبْتَكُمْ عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ كان مستقيماً، وأصل (في) إنما هو للوعاء، وأصل (على) لما علا⁽³⁾ الشيء كقولك: (التمر في الجراب)، ولو قلت: (التمر على الجراب) لم يصلح في هذا المعنى، ولكن جاز ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذ من أقطاره»⁽⁴⁾

فكلام هؤلاء جميعاً يندرج تحت أصل واحد، هو أن حروف الجر قد تتعاقب، أي: قد يقع الواحد منها في الموضع الذي يُعْتَاد فيه غيره، لكن ذلك لا يعني

(1) الكامل 1000.

(2) الأصول 414/1.

(3) في المطبوعة (لما مع الشيء) ولا وجه لها.

(4) معاني الزجاج 416/1-417.

أنه يخرج عن معناه إلى معنى الحرف الذي وقع في موضعه، بل هو باق على أصله، وإنما جازت هذه المعاقبة لتقارب معني الحرفين كما في (الباء) و(في)، أو لاحتمال الموضع للمعنيين، أحدهما على وجه ظاهر، والآخر على ضرب من التأويل كما في ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، أو لحمل الفعل على معنى فعل آخر، وهذا الوجه الأخير هو ما أشار إليه ابن جنى في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض آخر)، قال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بأخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»⁽¹⁾ فهو لا ينكر وقوع حرف في موضع آخر، ويرى ذلك من طرق توسع العرب في كلامهم، بيد أن الخارج عن معناه - بحسب رأيه الذي جرى فيه على قول البصريين - هو الفعل، ودليل هذا الخروج تعدية الفعل بغير الحرف الذي من شأنه أن يتعدى به. ولعله مما تجدر الإشارة إليه ههنا أن نسبة القول بالتضمين إلى البصريين وحدهم لا يخلو من قصور، فالكوفيون نهجوا هذا النهج في توجيه بعض الشواهد، وربما كان الغراء من أوائل الذين حملوا تعدية (شرب) بالباء في قوله:

شربن بماء البحر ثم ترقت متى نجح خضر لهن نسيج⁽²⁾

(1) الخصائص 308/2.

(2) لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين 51، وروايته ثمة:

شربن بماء البحر ثم ترقت على حين شربت لهن نسيج

ولا شاهد عليها، والشاهد في: معاني الغراء 215/3، وشرح التسهيل 153/3، وفي توجيهه قولان آخران، أولهما زيادة الباء في المفعول به، وإليه ذهب ابن جنى والثاني أن الباء بمعنى (من)، وهو قول ابن قتيبة وابن الشجري.

انظر: تأويل مشكل القرآن 575، والخصائص 85/2، والمحاسب 114/2، وأمثالي ابن الشجري 613/2.

على تضمينه معنى (روين)

• فائدة التضمين:

يُفهم من كلام ابن جني على هذه الظاهرة أن مبناها على إعطاء اللفظ حكماً فعلٍ آخرَ بمعناه، وعليه فليس ثمة فرق معنوي بين الكلمة الظاهرة إلى اللفظ والأخرى المضمَّنة فيها، إذ هما مترادفتان بحسب صريح قوله، بل إنه عدَّ هذا الضرب من التوسُّع في كلام العرب شاهداً على «من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يُوجَدَ فرقاً بين (قعد) و(جلس)، وبين (نراع) و(ساعد)، ألا ترى أنه لَمَّا كان (رَفَتَ بالمرأة) في معنى (أفضى إليها) جاز أن يتَّبَعَ (الرَفَتَ) الحرفُ الذي بابَه الإقضاء، وهو (إلى)»⁽¹⁾

والظاهر من كلامه هذا أنه يرى التضمين ضرباً من التوسُّع اللفظي الذي يراد به تكثير سبُل التعبير عن المعاني المترادفة.

أما الزمخشري، ومن تبعه من النحاة فإنهم يرون أن التضمين هو إشراب لفظ آخر يناسبه في المعنى بيد أنه لا يرادفه، يدلُّ على ذلك نصُّهم على أن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدَى كلمتين، أي أن اللفظ المضمَّن يحتفظ بدلالته الأصلية ويجمع إليها دلالة ما أُشْرِبَ من معنى اللفظ الذي تضمَّنه، ولا يكون ذلك إلا بافتراض وجود فرق معنوي بين اللفظين.

قال الزمخشري في كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف 28/18): «وإنما عُدِّي بـ(عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: (نبت عنه عينه) و(علت عنه عينه) إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين، وهلاً قيل: (ولا تعدهم عينك) أو (ولا تعل عينك عنهم)؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من

(1) الخصائص 310/2.

إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء 2/4) أي: ولا تضموها آكلين⁽¹⁾.

وقد نحا بعض شراح الكشاف - استناداً إلى كلام الزمخشري السالف - بالتضمين إلى الحذف، فذهب إلى أن الفعل فيه مستعمل بمعناه الحقيقي، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى: (يقلب كفيه على كذا): نادماً على كذا⁽²⁾.

وعلى قوله فالفعل ليس بمعنى فعل آخر، ولا تضمن معنى غير معناه، وإنما متعلق الجار والمجرور حال محذوفة يستدل عليها بوساطة الأدلة.

وإخراج التضمين إلى باب الحذف مذهب لم أقف عليه عند أحد من المتقدمين، والأشبه أن الزمخشري نفسه لم يردّه، أما تصريحه بأن مال ﴿وَلَا تَغْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ إلى: (ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم) ومال ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ إلى: (ولا تضموها آكلين)، فالمراد به بيان المعنى لا تقدير الإعراب، وهو في مواضع أخرى يحدو حدو المتقدمين فيكتفى بقوله إن الفعل ضمن معنى آخر، نحو قوله في ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (طه/131) إنه على أربعة أوجه: منها تضمين (متعنا) معنى أعطينا وحوّلنا⁽³⁾.

ولا يخفى أن الالتزام بتقدير حال محذوفة في التضمين فيه تكلف ظاهر، وأنه يكاد يكون متعزراً في بعض صورته، ولا سيما حين يكون حق الفعل أن يتعدى

(1) الكشاف 481/2 - 482.

(2) هو رأي التفتازاني في حاشيته على الكشاف، نقله السيوطي في الأشباه والنظائر 220/1، وانظر: غنية الأريب، 443/3، وحاشية ياسين على شرح التصريح 4/2 - 5.

(3) الكشاف 559/2.

بحرف، ثم يُعْتَلَّ به إلى التعدي بآخر، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف 100/12)، فإذا سلّمنا أن التقدير: (وقد أحسن متلطفاً بي)، وعلّقنا حرف الجر بالحال المحذوفة فقد أخلينا (أحسن) من التعدي وقطعناه عن مفعوله.

والذي دعا إلى ابتداء مثل هذا التقدير في التضمين عند القائلين به استشكالهم أن يجمع الفعل بين معنيين: أحدهما معناه الوضعي والآخر اللازم عنه أو المناسب له، لأن في ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز، ولم ير غيرهم بأساً في أن يجعل التضمين أسلوباً مخصوصاً من أساليب العربية التي يجوز فيها هذا الجمع⁽¹⁾.

• التضمين بين السماع والقياس:

يكاد إجماع النحاة ينعقد على أن جُلَّ صور التضمين سماعية، لا يُسَمَعُ بالقياس عليها، ولا يُحْمَلُ عليها ما وُجِدَ عنها مندوحة⁽²⁾.

ولعل الصورة الوحيدة التي قيل إنها مقبسة عند أكثرهم⁽³⁾ هي ما كان نحو: متقلداً سيفاً ورمحاً

وقد سلف أن بعض النحاة يحملها على الحذف⁽⁴⁾.

وهم يقرّون مع ذلك بأن التضمين فاش في العربية، وبأن شواهده كثيرة في كلام العرب شعره ونثره، قال ابن جني: «ووجدت في هذه اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاهاً كتاباً ضخماً»⁽⁵⁾.

أما تمسكهم بمنع القياس عليه - مع إقرارهم بكثرتة وفشوّه - فمرده إلى أنه مظنة إلى اللبس والتخليط في استعمال حروف المعاني بدعوى التضمين، قال ابن السيد (ت 521هـ) في (باب نخول بعض الصفات مكان بعض): «هذا الباب أجزاه

(1) منهم الزركشي في البرهان 211/3 - 212، والنظر حاشية ياسين (الموضع السابق).

(2) النظر: الاحتضاب 240، والتذييل والتكميل 56/7، والارتشاف 2089، وغنية الأريب 447/3.

(3) النظر: الارتشاف 1984.

(4) النظر: ص 6-7 من هذا البحث.

(5) للفصائل 310/2، والنظر التنبيه 225.

قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون وفي القولين جميعاً نظراً، لأنّ من أجازته دون شرط أو قيد لزمه أن يجيز (سرت إلى زيد) وهو يريد: (مع زيد) قياساً على قولهم: (إن فلاناً نظريفاً عاقلاً إلى حسبٍ ثاقب) أي: (مع حسب) ... ولزمه أن يجيز: (في زيد ثوب) أي: (عليه) قياساً على قول عنقزة: بطل كأن ثيابه في سرحة يحذى نعال السبب ليس يتوعم⁽¹⁾

وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف.

ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه⁽²⁾ أن يتعسف في تأويل كثير مما ورد في هذا الباب، لأن فيه أشياء كثيرة يتعدّ تأويلها على غير وجه البندل ولا يجوز لمنكري هذا التأويل أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر، لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخصّ الشعر دون الكلام، فإذا لم يصحّ إنكار المنكرين له وكان المجيزون له لا يجوزونه⁽³⁾ في كل موضع ثبت بهذا أنه موقوف على السماع.

ثم ذكر أنه لم «ير فيه للبصريين تأويلاً أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص» وأورد كلامه الذي عزا فيه تناوب الحروف إلى تضمين الفعل معنى رديفه، مع طائفة من الشواهد على ذلك، وقال بعدها: «فعلى هذه التأويلات ينبغي أن يُحمّل ما ورد من هذا الباب، وهو مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه، ولكن ما سمع منه فهذا مجازه»⁽⁴⁾

فهو يشير إلى اتفاق النحاة على منع ما كان نحو (سرت إلى زيد)، على إرادة (مع زيد)، ونظائره، سواءً منهم من قال بتناوب الحروف أم بتضمين الفعل،

(1) سلف ص 9.

(2) وقع في مطبوعة الاقتضاب (ولزمه)، ولا وجه للواو هنا.

(3) في مطبوعة الاقتضاب (لا يجدون)، والأشبه ما أثبت.

(4) الاقتضاب 239 - 243.

ويستدل بهذا الإجماع على أن الباب موقوف على السماع، لأن الظواهر القياسية لا يختص جوازها بموضع دون آخر.

واختار مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يعدّ التضمين قياسياً بشروط ثلاثة، هي: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمّن معها اللبس، وملاءمة التضمين الذوق العربي⁽¹⁾.

والظاهر أن هذا القرار لم يحظ بقبول الباحثين، فقد علّق عليه صاحب النحو الوافي بكلام مطوّل معترضاً على ما ورد فيه، نافياً فكرة التضمين من أصلها، لانتعدام الدليل على أن الأفعال التي حُمِلت على ذلك، فنقلت من التعدي إلى اللزوم أو عكسه لم تكن في أصلها لازمة أو متعدية من غير علاقة لها بلفظ آخر، أُشْرِبَتْ معناه وأعطيت حكمه.

قال: «بل إن اللفظ اللازم أو المتعدي إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل، ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلاً في الحقيقة اللغوية، ولا يُخرِجه عن أنه معنى حقيقي كثرة وروده في كلام آخر مسموع يسُمع فيه معنى مغاير، لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس راجعاً إلى قلة استعماله في صورة، وكثرة استعماله في صورة أخرى، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعماليين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً».

ولما كان القطع بالأسبقية متعذراً انتهى عباس حسن إلى أن أدلة التضمين واهية و«أن الألفاظ التي وُصِفَتْ بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دما لم نعرف - يقيناً - لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد» ومأل كلامه إلى وجوب إدخال الأفعال التي حُمِلت على التضمين في طائفة (ما يتعدى ولا يتعدى)، وهذا باب له نظائر في العربية، نحو (شكرته وشكرت له) و(نصحته

(1) مجلة المجمع، العدد الأول، ص 180-181، وأوصى المجمع ألا يُستعمل التضمين إلا لغية بلاغية.

ونصحت له)، وهذا لا يُخرج المسألة عن أن تكون سماعية، بيد أنه يوسّع دائرة الأفعال المحفوظة في هذا الباب.

ويرى البحث أن الأفعال التي قيل فيها بالتضمين ليست على درجة واحدة في قبولها مثل هذا التصنيف، وأن ترك الاعتداد بالسماع وكثرته تعويلاً على الأسبقية لا يسوغ، فإثبات الأحكام بشواهد بسيرة ينافي الأصول التي تنبئ عليها قواعد اللغة، حتى إن سلمنا أن تلك الشواهد تمثل لغات قديمة هجرت في الاستعمال.

ويمكن أن يقبل ذلك في الأفعال التي كثر فيها الوجهان على نحو يمكن معه أن يُعدّ كل واحد منهما أصلاً، وهذا يستوجب استقراء مطوّلاً ودقيقاً لنصوص عصر الاحتجاج النثرية والشعرية.

ويمكن أيضاً أن تُخصّص الأفعال التي سمعت تعديتها بغير ما حرف جر لمثل هذا التصنيف، فيميّز بالاستقراء الكثير الذي يقبل تعدية بالحرفين دون تكلف التأويل على وجه التضمين أو النيابة من القليل الذي لا يحسن في كل موضع، فيُحمل على أحد الوجهين السالفين.

نتائج البحث

- تناول المتقدمون أمثلة التضمين - دون أن بصطلحوا على تسمية جامعة لها- وذلك في معرض كلامهم على ما سموه (الحمل على المعنى)، أي: إجراء الأحكام على مراعاة معنى ملحوظ في الكلام لا يطابق ظاهر اللفظ.
- أول من أشار إلى حدود التضمين، وقرنه بمخالفة الفعل المألوف من حاله في اللزوم أو التعدي هو ابن جني، غير أنه لم يسمه تضميناً، وإنما عبّده باباً مخصوصاً من أبواب الحمل على المعنى.

• ظهر مصطلح التضمين - مراداً به الباب المخصوص الذي أوما إليه ابن جني- في القرن السادس الهجري، وأغلب الظن أن الزمخشري هو من أوائل من استخدموه بهذا المعنى.

• من صور التضمين ما يفضي إلى نقل الفعل اللازم إلى متعدي أو المتعدي إلى اللزوم، وقد يمكن صرف ذلك إلى نزع الخافض أو زيادة حرف الجر في المفعول به.

• ومن صور ما يفضي إلى تعدية الفعل بغير حرف الجر الذي يتعدى به في السائر من استعماله، وإلى هذه الصورة يستند خلافهم في تناوب حروف الجر. لم ينكر البصريون تناوب حروف الجر، لكن مفهوم التناوب عندهم لا يقوم على خروج الحرف عن معناه إلى معنى حرف آخر، وإنما هو أن يتعاقب حرفاً جر على موضع واحد، لتقارب معنيي الحرفين، واحتمال الموضع لهما، أو لتضمن الفعل معنى ما يتعدى بالحرف الآخر، والحرف- على أي حال- باق على بابه.

• الظاهر من كلام الكوفيين أنهم يجيزون خروج حرف الجر عن معناه ليؤدي معنى حرف آخر، بيد أن ذلك عندهم منوط بالسياق واحتماله وبأمن اللبس.

• التضمين - بحسب الظاهر من كلام ابن جني- باب توسع لفظي لا تلزم منه فائدة معنوية، وهو عند الزمخشري ومن تابعه يؤدي إلى أن تدل كلمة واحدة على معنى كلمتين.

• جُلُّ صور التضمين لا قياس، ولا يُحْمَلُ عليها ما وجد عنها مندوحة.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق، د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1998.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1981م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق: د. عبد الإله نبهان ورفاقه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1985م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة 1985م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ط3: 1998م.
- إعراب القراءات السبع وعلها لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1992م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، نسخة مصورة، دار الجيل بيروت 1973م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد نسخة مصورة، دار الفكر.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر 1329هـ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1: 2004م.
- تأويل اللفظ والحمل على المعنى لوثام الحيزم، شركة أوربيس، تونس، 2009م.

-
- تأويل مشكل القرآن لابن فتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1954م.
 - التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1: 1997م.
 - التنبية على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق: د.حسن هندراوي، وزارة الأوقاف بالكويت 2007م.
 - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، ط1: 1973م.
 - حاشية الشيخ ياسين بن زيد الدين العلمي الحمصي على شرح التصريح، بهامش شرح التصريح على التوضيح للأزهري، عيسى البابي الحلبي.
 - الحجة للقراء السبعة لأبي الفارسي، تحقيق: بدر الدين فيوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث. ط1: 1984.
 - حاشية الشيخ ياسين بن زيد الدين العلمي الحمصي على شرح التصريح، بهامش شرح التصريح على التوضيح للأزهري، عيسى البابي الحلبي.
 - خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 1979م.
 - الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م.
 - ديوان جرير (شرح ديوان جرير)، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة.
 - ديوان عبد الله بن الزبغري (شعره)، تحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981.
 - ديوان عنتر بن شداد (شرح ديوان عنتر للتبريزي)، قدم له ووضع فهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط3: 1998م.

- ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة 1965م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 1980م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح ورفيقه، دار المأمون للتراث، دمشق 1973.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ورفيقه، دار هجر، القاهرة، ط1: 1990م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف 1963م.
- شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، إيران 1978م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدئ بنشره 1986م.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة، عالم الكتب ومكتبة المتنبّي.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ط1: 1980م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين للدكتور عبد الفتاح حسن البجة، دار الفكر، عمان، ط1: 1998م.
- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج(3)، تحقيق: محمد خالد الرهاوي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- الكامل للمبرد، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة 1986م.

- كتاب سيوييه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 1977م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1: 1988م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل للزمخشري، دار الفكر، ط1: 1977م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقران القبرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود.صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، دار الفصحى بالقاهرة 1981م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة 1962م.
- المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف وآخرين، القاهرة 1386هـ.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1: 1985م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هندايوي، كنوز امبيليا للنشر والتوزيع، الرياض ط1، 2004م.
- معاني الحروف للرماني، تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د.فانز فارس، دار الثقافة العربية بالكويت 1979م.
- معاني القرآن للقراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1980م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1: 1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط3: 1972م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1963م.
- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5، 1980م.

المجلات

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول، البحث الرابع (قياسية التضمين)، رجب 1353هـ، أكتوبر (تشرين الأول) 1934م.

Abstract

(ALtadmeen) is a linguistic phenomenon which was studied by the earlier grammarians especially those who were interested in the holy Qura' an.

These studies were developed later by (Ibn ginni) and (Al zama Kshari) and others.

They cleared up that (Al Tadmeen) includes verbs which are used sometimes in a way that breaks the standard rules of transitivity and intransitivity.

this search aims to study their opinions and to discuss some issues related to it like the alternation of prepositions.

Key words: ALTadmeen- Al zama-Used